أوراق في النزاهة الفكرية

د. بارق شُبَّر*: من يقف خلف محاولات اقحام شبكة الاقتصاديين العراقيين في الصراعات السياسية؟

للمرة الثالثة على التوالي يتم انتحال اسم شبكة الاقتصاديين العراقيين من جهة مجهولة توزع منشورات في مواقع التواصل الاجتماعي تتهجم فيها على الحكومة ومؤسسات الدولة ولا تخلو من شتائم مبتذلة وشخصية على وزراء مثل وزير المالية الدكتور على عبد الأمير علاوي كما اتضح في المنشور الاخير. لقد صدر بيان رسمي من الشبكة يدين مثل هذه الافعال بشدة ويرفضها ويطالب السلطات بمحاسبة من يقف خلفها.

من المعروف ان هذه الأساليب المتخلفة يتم ممارساتها بشكل واسع ومنذ فترة طويلة في العراق لتصفية حسابات بين الأحزاب السياسية الفاسدة والمتصارعة على تقسيم غنيمة الريع النفطي وعلى السلطة والنفوذ. وهذا يثير السؤال لماذا يتم اقحام الشبكة في هذه الصراعات وهي كيان مهني مستقل يمثل أحد تشكيلات المجتمع المدني العراقي العابر للحدود الوطنية وليس لديه أي تمثيل في الحكومة ولا في مؤسسات الدولة؟

مع تغيير النظام السياسي في نيسان 2003 أصبحت قضية الانتقال من الاقتصاد الشمولي الموجه الى اقتصاد السوق ضرورة ملحة لمواكبة التطورات الاقتصادية الهائلة على الساحة الدولية. قبل 2003 وبالتحديد منذ ما يسمى "بالقرارات الاشتراكية" في تموز 1964 اصبح التعامل مع الاقتصاد محصورا بيد الحزب القائد وقائد الضرورة واستسلمت النخب العراقية للواقع الجديد باستثناء بعض الاقتصاديين المهنين من حملة الشهادات العليا من جامعات أمريكية وأوربية لا يتجاوز عددهم بضعة

أوراق في النزاهة الفكرية

عشرات تم تهميشهم مهنيا لأسباب سياسية مما اجبرهم على الهجرة والعمل في منظمات دولية والمساهمة في بناء اقتصادات دول نامية عديدة، واذكر منهم على سبيل المثال وليس الحصر الراحلين منهم البروفسور عباس النصراوي والدكتور فاضل الجلبي والدكتور مهدي الحافظ والدكتور كامل العضاض والدكتور خير الدين حسيب والدكتور سنان محمد رضا الشبيبي الذي عاد الى الوطن بعد التغيير ليشغل منصب محافظ البنك المركزي العراقي كشخصية اقتصادية مستقلة ومعه السيد عادل عبد المهدي والدكتور الراحل كمال فيلد البصري اللذان شغلا مناصب حكومية وفق مبدأ المحاصصة السياسية. كما كان يوجد عدد قليل جدا من الاقتصاديين المهنين الذين رفضوا الهجرة وتحملوا شظف العيش في ظل الحصار وبطش الحكم الدكتاتوري مثل الدكتور مظهر محمد صالح والدكتور احمد ابريهي علي على سبيل المثال وليس الحصر.

الهدف من هذا السرد الموجز هو تبيان الفجوة الكبيرة التي ظهرت بعد 2003 بين تصاعد أهمية ودور الاقتصاد لضمان معيشة المواطنين في ظل الأوضاع الجديدة من جانب، وشحة الكوادر المهنية المتخصصة لصياغة استراتيجيات وبرامج تنموية ناجعة وإدارة الاقتصاد الكلي من خلال استخدام أدوات السياسات الاقتصادية التي تستند على معايير علميه دولية مستنبطة من علم الاقتصاد من جانب اخر. ومن ذلك نستنج ان هذه الفجوة لاتزال موجودة وبحدة عالية، سيما وان اقبال الشباب على دراسة الاقتصاد في الجامعات ضعيف بالمقارنة مع الطب والهندسة لأسباب سوسيولوجية اقتصادية.

لقد تأسست الشبكة بمبادرة من لفيف من خيرة الاقتصاديين العراقيين المتمرسين على المستوى الوطني والدولي في نهاية عام 2009 على خلفية الحاجة الملحة للنهوض بالاقتصاد العراقي من محنته المزمنة والتي

أوراق في النزاهة الفكرية

استمرت على مدى عقود التنمية الضائعة منذ تأسيس مجلس الاعمار في سنة 1955من جانب، وضرورة حشد الكوادر الاقتصادية المتمرسة للمساهمة في إعادة تركيب الهياكل والمؤسسات الاقتصادية المخربة بسبب الحروب العبثية للنظام الشمولي السابق والحصار المزدوج الدولي والداخلي من النظام المنهار في نيسان 2003 من جانب اخر.

وفي ميثاق تأسيس الشبكة الذي وقع عليه 19 شخصية اقتصادية في 24 تشرين الثاني 2009 ورد تحت باب دواعي التأسيس ما يلي:

"يواجه العراق منذ التغيير في عام 2003 تحديات اقتصادية كبيرة تتمحور حول عملية اعادة اعمار العراق واختيار الإستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات الناجعة من اجل بناء اقتصاد وطني متين يضمن العيش الكريم للمواطن العراقي الذي عاش الحيف على مدى العقود الماضية. وفي ظل غياب الرؤيا والثقافة الاقتصادية لدى الطبقة السياسية الحاكمة ولدى معظم الاحزاب والمجاميع السياسية التي تتطلع الى استلام دفة الحكم في العراق الديمقراطي الجديد، تقع على الاقتصاديين العراقيين مسؤولية أخلاقية ومهنية أمام الأجيال الحاضرة والقادمة بضرورة المساهمة الفاعلة في اصلاح الاختلالات البنيوية في المنظومة الاقتصادية وتصحيح مسار السياسات الاقتصادية الحالية."

وما يتعلق برؤيا واهداف الشبكة اكدنا على التالي:

التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة *وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً. ومن اجل الوصول الى ذلك يتعين على الاقتصاديين العراقيين البحث الجاد عن اطار*

أوراق في النزاهة الفكرية

تنظيمي مناسب لحشد طاقاتهم المهنية والمعرفية في سبيل التأسيس لتكتل اقتصادي نخبوي او مجموعة ضغط (لوبي) اقتصادي تتبنى خطابا اقتصاديا علميا موحداً وتتبوأ موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي وعلى التأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ومن خلال مسيرة الشبكة على مدى أكثر من أثنى عشر عاماً حققت إنجازات كبيرة في نشر الوعي والثقافة الاقتصادية بين النخب السياسية والعلمية وشرائح واسعة من المجتمع العراقي وأصبح موقعها على الانترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي معروف ويتمتع بمصداقية مهنية عالية لدى الجمهور العراقي وفي الأوساط الدولية ايضاً. والمؤشر على ذلك هو الاقبال الشديد من قبل الباحثين والكتاب الاقتصاديين بما فيهم ثلاثة مستشارين لمنصب رئيس الوزراء العراقي وأساتذة جامعيين على نشر منجزهم العلمي في موقع الشبكة. يحتوي الموقع على أكثر من الفين بحث ودراسة ومقال بجانب مكتبة اقتصادية واسعة لخدمة الباحثين وطلاب علم الاقتصاد ويبلغ متوسط عدد الزيارات للموقع 21 الف زيارة في الأسبوع. ولقد تم تصميم هيكل الموقع بشكل يتطابق الى حد كبير مع تقسيمات علم الاقتصاد وهيكل الاقتصاد الوطني العراقي الكلي.

إن كل الحقائق والوقائع المذكورة والتي تشهد برصانة الشبكة المهنية ومصداقيتها لدى الجمهور دفعت بعض ضعاف النفوس والفاشلين مهنيا وسياسيا الى انتحال اسم الشبكة بهدف الانتقاص منها وتشويه سمعتها. ونعتقد ان الجهات التي تقف خلف هذه الممارسات غير الحضارية لا تقتصر على عناصر من الأحزاب السياسية المتصارعة على الكراسي والنفوذ وانما تشمل عناصر طارئة على علم الاقتصاد من مهن أخرى فاشلة والتي تبحث عن موطئ قدم تحت مظلة الاقتصاد التي ترتفع أسهمها

أوراق في النزاهة الفكرية

مع تفاقم الازمات الاقتصادية والمالية وفي الأخص في مجال الكهرباء والخدمات بصورة عامة وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم.

لقد استفحلت ظاهرة الخبراء الاقتصاديين الزائفين في السنوات الأخيرة وتوسعت نشاطاتهم في الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تحت يافطات ومسميات اقتصادية مستعارة من قبيل "خبير اقتصادي" وهو في الحقيقة مهندس مدني يروج لمفاهيم اقتصادية مغلوطة وبيانات إحصائية غير دقيقيه ويسيء تفسيرها، او مجاميع تحت مسمى "اقتصاديون" على الفيس بوك تروج لمفاهيم شعبوية ومختزلة لعلم الاقتصاد بادعاء التقرب الى المواطن البسيط وتثقيفه اقتصاديا. كما رصدنا العديد من مجاميع رجال الاعمال والمحاسبين تحت مسميات نخب وتحالفات اقتصادية رنانة تختزل الاقتصاد الوطني على مكون (اقتصادي) واحد وهو الوحدات الإنتاجية او المفروض ان تكون إنتاجية وتتجاهل المكونات الأخرى من قوى عاملة ومستهلكين والدولة ككيان تنظيمي واداري للاقتصاد الكلي.

وختاما، نطالب الزملاء الاقتصاديين المهنين والمستقلين بتوحيد صفوفهم وتكوين جبهة واسعة ولوبي اقتصادي للضغط على صاحب القرار الاقتصادي لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الموعودة منذ سنوات طويلة واشراك الكوادر الاقتصادية الاصيلة والمتخصصة في التحضير للقرار الاقتصادي السليم. كما نطالب زملائنا برفع اصواتهم ضد الطارئين على علم الاقتصاد ومحاسبتهم على تشويه مضامينه ومفرداته العلمية وعلى تضليل الراي العام العراقي.

(*) مستشار اقتصادي دولي والمنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر 12 .شباط / فبراير 2022

http://iraqieconomists.net/ar/